فلسطين وازالة اسرائيل. وهكذا مثّل شعار «الدولة الديمقراطية الفلسطينية» صياغة من نوع جديد لشعار تحرير فلسطين، ليس أكثر. بالرغم من ذلك، فإن طرح «فتح» لهذه النقطة وعرضها المساواة بين عرب البلاد ويهودها في الحقوق، دون تحديد لنسب وجود الفريقين، ودون تمييز بين يهودي مقيم في البلاد قبل الغزو الصهيوني لها وآخر وفد اليها في ظل هذا الغزو، أيّاً كان دوافع هذا الطرح، قد فعل فعله التراكمي ولعب دوراً ما في دفع الموقف الفتحاوي، ثم الفلسطيني عامة، نحو مزيد من التعاطي الواقعي مع الحقائق المتكونة على أرض الشرق الاوسط.

ولا بدّ ان التخوف ممّا يقود اليه هذا الطرح في المستقبل هو الذي أجج المعارضة القوية له من قبل منظمات الكفاح المسلح الاخرى. أمّا استهانة القابلين، منذ ذلك الوقت، بالتسوية بهذا الطرح فمبعثها، على الاغلب، اعتقادهم ان «فتح» لم ترفع هذا الشعار الاّ لأغراض دعاوية.

مهما يكن من أمر، فإن تشدّد المنظمات، على الصعد كافة، انعكس، مباشرة، في الوثائق الجديدة التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني، عندما عقد دورته الرابعة في تموز (يوليو) ١٩٦٨. كانت تلك هي دورة المجلس الاولى بعد إعادة تشغيله لينسجم مع المرحلة الجديدة، وبعد ان صارت الغلبة الكاسحة فيه لممثلي حملة البنادق. لقد أقرّ هذا المجلس الميثاق الوطني الذي حلّ محل الميثاق القومي كدستور للمنظمة، وفيه أعاد تثبيت المواد التي تؤكد على عروبة فلسطين وتجعل تحريرها الكامل هو الهدف، كما أعاد تثبيت المواد التي تعتبر وجود اسرائيل غير شرعي وتؤكد بطلان وعد بلفور وصك الانتداب وقرار تقسيم فلسطين. واشتمل الميثاق الوطني على مادة لم يكن لها نظير في سابقه، هي المادة التاسعة التي نصّت على ان «الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك، استراتيجية وليس تكتيكاً»[٣٠]. وزيادة في التحوط ضد أي شبهة بشأن الموقف الرافض، اشتمل الميثاق الوطني على مادة أخرى جديدة، هي الحادية والعشرون، وفيها أُجري التأكيد على ان الشعب الفلسطيني «يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية»[٣١]. ثمّ جاءت القرارات السياسية لهذا المجلس، فنصّ أولها على ان تحرير الارض الفلسطينية بكاملها وممارسة سيادة الشعب الفلسطيني عليها هما الهدف[٣٢]. وخُصصت في القرارات السياسية مقاطع مفصّلة أُجري التأكيد فيها على رفض القرار ٢٤٢، والأسباب التي تسوغ هذا الرفض. وضُمّنت هذه القرارات توصية للجنة التنفيذية «بوضع مخطط متكامل لاحباط أي حل للقضية الفلسطينية»[٣٣].

هذا الموقف المتشدّد، أو الممعن في التشدد، لم يشكّل استطراداً في الزمن للموقف الفلسطيني التقليدي، فحسب، بل شكّل، أيضاً، في الظروف المحيطة الملموسة، سبباً هاماً أسهم، مع أسباب أخرى بالطبع، في صياغة مواقف م.ت.ف. ازاء الدول العربية، وخصوصاً أزاء الدول التي قبلت القرار ٢٤٢ كمصر والاردن، والاخرى التي رفضته، كسوريا والجزائر. وقد تصاعد خط الرفض منذ مجيء حملة البنادق الى القيادة، ونجمت عنه، أو عن تداخله مع عوامل أخرى، صراعات ونزاعات مع هذه أو تلك من الدول العربية. وكان بعض هذه الصراعات والنزاعات دامياً، وكان أكثرها دموية الصراع الذي شهدته الساحة الاردنية وبلغ ذروته في الفترة الممتدة بين أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، في عمّان، وتموز (يوليو) ١٩٧١، في جرش. وقد نتج عن هذا الصراع، بين ما نتج عنه، خروج مقاتلي الثورة الفلسطينية، بكتلهم الكبيرة، من الاردن وانتقال مركز ثقل قواعد العمل الفلسطيني المسلّح الى لبنان.